



١٨٠ م ت / ١٥

باريس ، ٤ / ٨ / ٢٠٠٨
الأصل : انجليزي

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن مشروع الخطة الاستراتيجية
لبرنامج المعلومات للجميع كما عدّله المجلس الدولي الحكومي
لبرنامج المعلومات للجميع

الملخص

طلب المجلس التنفيذي من المدير العام أن يقدم إليه في دورته التاسعة والسبعين بعد المائة خطة استراتيجية مستندة إلى النتائج لبرنامج المعلومات للجميع (القرار ١٧٧ م ت/٢٦). وقام مكتب المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع بإعداد مشروع خطة استراتيجية قدم إلى المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع في دورته الخامسة التي عقدت في باريس في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وقدم المدير العام، خلال الدورة التاسعة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، تقريراً عن إعداد الخطة الاستراتيجية ومشروع الخطة الاستراتيجية ذاته (الوثيقة ١٧٩ م ت/١٤ ضمیمة). وأحاط أعضاء المجلس علماً بنتائج أعمال الدورة الخامسة للمجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع، الواردة في الوثيقة ١٧٩ م ت/١٤ ضمیمة، ودعوا المدير العام إلى أن يعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثمانين بعد المائة مشروع الخطة الاستراتيجية كما عدّله واقترحه المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع.

ووفقاً للقرار ١٧٩ م ت/١٤، يعرض هذا التقرير، مشفوعاً بالخطة الاستراتيجية المعدلة (الملحق)، على المجلس التنفيذي لإبداء رأيه فيه والموافقة عليه.

وتنطوي هذه الوثيقة على آثار مالية وإدارية: انظر الفقرات من ٥ إلى ٧.

الإجراءات المتوقعة من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٨.

الخلفية

١ - أنشأ المجلس التنفيذي برنامج المعلومات للجميع في عام ٢٠٠٠ (القرار ١٦٠ ت/٣،٦،١) من أجل توفير إطار للتعاون والتشارك على الصعيد الدولي في "بناء مجتمع المعلومات للجميع". وانتخب مجلس دولي حكومي يضم ٢٦ دولة من الدول الأعضاء من أجل توجيه عمليتي تخطيط البرنامج وتنفيذه.

٢ - وأقرت عملية تقييم خارجي أجريت لبرنامج المعلومات للجميع في عام ٢٠٠٦ بأنه يشكل "بالنسبة لليونسكو وللمنظومة المتعددة الأطراف حجر الزاوية في معالجة قضايا القرن الحادي والعشرين الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال". وقدم المدير العام إلى المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين بعد المائة تقريراً عن تقييم برنامج المعلومات للجميع مشفوعاً بتوصياته للتعامل مع النتائج التي تمخضت عنها عملية التقييم هذه. وقد أبرزت عملية التقييم أن برنامج المعلومات للجميع يحتاج "إلى المزيد من الوضوح والاتساق وإلى التركيز على عدد من النتائج المنشودة المحددة على نحو أوضح". وانتهت أيضاً إلى "أن الرسالة والغايات والأهداف والأنشطة التي تم تحديدها عند إنشاء البرنامج ليست قابلة للتحقيق في ظل مستويات التمويل الراهنة". إلا أنها خلصت أيضاً إلى أن البرنامج لم يحقق سوى نجاح محدود متسائلة عما إذا كان الطابع الدولي الحكومي للبرنامج هو الأكثر ملاءمة لحقبة ما بعد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، التي تتسم بتعدد الأطراف المعنية. وأوصى المقيّمون بأن يقوم البرنامج بإعداد خطة استراتيجية من أجل توضيح دوره وإسهامه المقدر في تحقيق الأهداف التي تحددها المهام المنوطة به.

إعداد الخطة الاستراتيجية

٣ - استهلكت عملية إعداد الخطة الاستراتيجية إبان الاجتماع الثالث عشر لمكتب مجلس برنامج المعلومات للجميع الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأدمجت نتائج هذه المشاورات في مشروع خطة استراتيجية تم توزيعه على أعضاء مجلس البرنامج وعلى الأطراف الأخرى المعنية بالبرنامج في بداية شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفحص مجلس البرنامج بعد ذلك مشروع الخطة الاستراتيجية في دورته الخامسة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ورأى مجلس البرنامج أن بعض مجالات مشروع الخطة الاستراتيجية تحتاج إلى توسيع وشرح. وتشمل هذه المجالات الحاجة إلى زيادة فعالية وكفاءة البرنامج ومجلسه، وأسلوب عمل البرنامج ودور هيئاته الرئاسية فضلا عن الآثار المالية للأنشطة المعروضة في الخطة ومصادر التمويل المقابلة لها.

٤ - بعد القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي مطالباً بأن تعرض عليه، في دورته الثمانين بعد المائة، نسخة معدلة من الخطة، شرع مكتب مجلس البرنامج في عملية مشاورات أخرى شملت جميع أعضاء مجلس البرنامج ومشاورات عامة لجميع الأطراف المعنية بالبرنامج ولشركائه. وبعد ذلك وضع مجلس البرنامج اللمسات الأخيرة في الخطة الاستراتيجية واعتمدها (انظر الملحق) على ضوء التعليقات والملاحظات التي وردت إليه.

تعليقات المدير العام، بما في ذلك ما يتعلق منها بالآثار المالية والإدارية

٥ - يوافق المدير العام على الأهداف والأولويات المقترحة في الخطة الاستراتيجية كما عدلها مجلس البرنامج. فالتوجهات الواردة في الخطة تناظر الأولويات المحددة في الوثيقة ٤/م٣٤ وتعبر عن عدة جوانب واردة في الوثيقة ٥/م٣٤ المعتمدة. ويعتبر التركيز على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في صياغة أطر السياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات وتوحيدها نهجاً مناسباً بصفة خاصة لبناء القدرات وكفالة حصول الدول الأعضاء على المزيد من الفوائد من هذا البرنامج.

٦ - ويوافق المدير العام أيضاً على الإيضاحات المقدمة فيما يخص أدوار ومسؤوليات كل هيئة من هيئات برنامج المعلومات للجميع. وهو يرى أن الزيادة المتوقعة في الموارد البشرية والمالية المتاحة للبرنامج يجب أن تتحقق عن طريق جمع الأموال والمساهمات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء للصندوق الخاص لبرنامج المعلومات للجميع وعن طريق إقامة الشراكات مع القطاع الخاص. ومن ثم فإن المدير العام يوافق على الطلب الذي قدمه مجلس البرنامج إلى الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية للإسهام في البرنامج بأموال خارجة عن الميزانية، ويؤيد الاقتراح الوارد في الخطة باشتراك أعضاء مكتب ومجلس البرنامج، فضلاً عن اللجان الوطنية للبرنامج، بمزيد من الفعالية في أنشطة جمع الأموال.

٧ - كما جاء في الخطة المقترحة، فإن المستوى الراهن للدعم الإداري "ليس كافياً للعمل الذي يتعين على برنامج المعلومات للجميع القيام به في جملة مجالات منها جمع الأموال لتمويل أنشطته" ومن ثم فمن الواضح أن من الضروري الحصول على موارد بشرية ومالية إضافية. وفي ضوء الجدول الزمني المؤقت الذي تقترحه الخطة للأنشطة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وبرنامج الأنشطة الأوسع نطاقاً المعروض للسنوات الأربع المتبقية، فإن المدير العام، إذ يلاحظ أن تعبئة الأموال تستلزم أيضاً موارد كثيفة، وإذ يأخذ في الحسبان المستوى الراهن للموارد المخصصة لبرنامج المعلومات للجميع في الوثيقة ٥/م٣٤، يرى أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يراعي، في مداولاته، الآثار المالية للخطة الاستراتيجية المقترحة في الأجلين القصير والطويل، وأن يأخذ في اعتباره مصادر تمويلها.

الإجراءات المتوقعة من المجلس التنفيذي اتخاذها

٨ - قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرار ١٧٩ م/ت/١٤،

٢ - وقد درس تقرير المدير العام ومشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج المعلومات للجميع،
الواردين في الوثيقة ١٨٠ م/ت/١٥،

٣ - يعرب عن تقديره لمكتب المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع،
وأعضاء هذا المجلس وللأطراف المعنية التي ساهمت في إعداد هذه الخطة الاستراتيجية لبرنامج
المعلومات للجميع لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٤ - ويؤكد التزامه القوي بالهدف العالمي لبرنامج المعلومات للجميع؛

٥ - ويشدد على أن الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ينبغي أن تشكل إطار التوجهات الاستراتيجية لبرنامج المعلومات للجميع؛

٦ - ويعترف بما تملكه الخطة الاستراتيجية المقترحة من إمكانيات للإسهام في تنفيذ محاور عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ولبلوغ أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٤/م٣٤)؛

٧ - ويوافق على الخطة الاستراتيجية لبرنامج المعلومات للجميع وما تتضمنه من أهداف مقترحة ونتائج منشودة لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ويحيط علماً بتسخير المعلومات لأغراض التنمية، والدراية المعلوماتية، وصون المعلومات، وأخلاقيات المعلومات، والانتفاع بالمعلومات، باعتبارها الأولويات الخمس الخاصة بهذا البرنامج؛

٨ - ويذكر بالقرار ٣٣/م٥٧، الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين، بشأن تعزيز الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع ويحث الدول الأعضاء مجدداً على مواصلة المساهمة في الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع؛

٩ - ويطلب من المدير العام اتخاذ التدابير الملائمة للعمل مع أعضاء مجلس برنامج المعلومات للجميع على تيسير، عملية جمع الأموال من أجل الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع، من الدول الأعضاء ومن الجهات المانحة في القطاع الخاص على السواء؛

١٠ - ويطلب من المدير العام إبلاغ المجلس التنفيذي بين حين وحين بإنجازات برنامج المعلومات للجميع.

برنامج المعلومات للجميع



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٣)

أعد هذه الخطة مكتب المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع على أساس نتائج الدورة الخامسة لمجلس البرنامج المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبعد إجراء مشاورات عبر الإنترنت، سيعتمدها مجلس البرنامج بقصد عرضها على المجلس التنفيذي لليونسكو.

المحتويات

١ ملخص تنفيذي	
١ المقدمة	١ -
٣ أنشطة برنامج المعلومات للجميع	٢ -
٣ الجزء الأول: خطط عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩	
٥ المساعدة في صياغة أطر السياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات وتوحيدها	
٥ المشاركة في المناقشة المتعلقة بمجتمع المعلومات	
٦ تمويل المشروعات	
٦ الإسهام في مشاورات المدير العام بشأن الوثيقة ٥/م٣٥	
٧ هيئات برنامج المعلومات للجميع: الأدوار والمسؤوليات المنوطة بها	
٧ مجلس برنامج المعلومات للجميع ومكتبه	
٩ أفرقة عمل برنامج المعلومات للجميع	
٩ اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع	
١٠ الجزء الثاني: خطط فترة ٢٠١٠-٢٠١٣	
١٠ تسخير المعلومات لأغراض التنمية	
١١ الدراية المعلوماتية	
١٢ صون المعلومات	
١٣ أخلاقيات المعلومات	
١٣ الانتفاع بالمعلومات	
١٥ الاحتياجات من الموارد	٣ -
١٧ الجدول الزمني المؤقت للأنشطة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤ -
١٧ برنامج المعلومات للجميع واليونسكو	٥ -
١٨ طرائق التعاون مع الشركاء الرئيسيين	٦ -
 استشراف المستقبل: برنامج المعلومات للجميع وبعض أنشطة اليونسكو	٧ -
٢٠ الأخرى في قطاع الاتصال والمعلومات	

ملخص تنفيذي

الخطة الاستراتيجية الراهنة هي نتاج عملية ممتدة من المداولات والمشاورات داخل برنامج المعلومات للجميع، كما أنها تعبر عن نتيجة مشاورات عامة دارت بشأن نسخة سابقة للخطة. ومن ثم، فقد جرت إعادة صياغتها ومواءمة نطاقها بصورة أساسية. وقد قسمت - فيما يخص الأنشطة المقررة - إلى قسمين:

- قسم يتناول ما تبقى من فترة العامين الحالية؛
- وآخر يتناول فترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ويقدم المجالات العامة التي ستستمر فيها الأنشطة أو ستستهل لكي تحوّل إلى خطط محددة لكل فترة عامين تالية.

وتماشياً مع قرار اليونسكو بالتركيز على "عمل السياسات التمهيدي"، سوف يركز برنامج المعلومات للجميع في الفترة المالية الحالية على مساعدة الدول الأعضاء في صياغة أطر السياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات، مع تكملة ذلك بتوجهات أكثر تفصيلاً فيما يخص السياسات في خمسة مجالات ذات أولوية - وهي تسخير المعلومات لأغراض التنمية، والدراية المعلوماتية، وصون المعلومات، وأخلاقيات المعلومات، والانتفاع بالمعلومات - على أساس العمل الذي تقوم أفرقة العمل المعنية المتعددة الأطراف.

وسيوفر مجال العمل هذا عن "نماذج لسياسات واستراتيجيات المعلومات/المعارف"، والإبقاء على مرصد لمجتمع المعلومات عبر الإنترنت؛ ونشر تقرير سنوي عن سياسات مجتمع المعلومات؛ وإنشاء مجمع من الخبراء المعترف بهم الذين يمكنهم أن يقوموا، بناء على دعوة من الحكومات المهتمة، وفي إطار المهام المنوطة باليونسكو، بإسداء المشورة بشأن تحديث أطر السياسات القائمة أو توسيع نطاقها، أو إعادة رسمها بالكامل، ويحتمل أن يتم ذلك بالتعاون مع اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع.

وتشمل مجالات النشاط الأخرى ما يلي: الاشتراك في المناقشة الدولية المتعلقة بمجتمع المعلومات، وتمويل المشروعات، والإسهام في إعداد الوثيقة ٥/م٣٥.

وتسند الخطة الاستراتيجية الراهنة مهام وواجبات والتزامات محددة إلى هيئات برنامج المعلومات للجميع وأعضائها لضمان إسهامهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف البرنامج.

١ - المقدمة

أنشأت اليونسكو برنامج المعلومات للجميع من أجل توفير إطار للتعاون والتشارك على الصعيد الدولي في "بناء مجتمع المعلومات للجميع". ويركز البرنامج على ضمان انتفاع الناس كافة بالمعلومات التي يمكنهم استخدامها من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. وانتخب مجلس دولي حكومي يضم ٢٦ دولة من الدول الأعضاء من أجل توجيهه عمليتي تخطيط البرنامج وتنفيذه. والبرنامج جزء من اليونسكو وهو يفيد في تعزيز تحقيق أهداف المنظمة.

ويأذن قرار المؤتمر العام لليونسكو ٤٨/م٣٤، المتعلق بالبرنامج الرئيسي الخامس، الوارد في البرنامج والميزانية المعتمدين لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٥/م٣٤)، للمدير العام "بالمساعدة في صياغة أطر وطنية للسياسات الخاصة بالمعلومات، ولا سيما في إطار برنامج المعلومات للجميع". وسيكون هذا هو مجال

التركيز الرئيسي لأنشطة برنامج المعلومات للجميع خلال ما تبقى من فترة العامين الجارية. ولدى إعداد هذه الأطر، سيأخذ برنامج المعلومات للجميع في الاعتبار كل القنوات المتاحة لجمع المعلومات وتوزيعها^(١) وهذه الأطر، الناجمة عن العمل الذي اضطلع به البرنامج حتى الآن، والعمل المعتمز لفترة التخطيط بأكملها، ستستكمل بتوجهات في السياسات أكثر تفصيلاً في خمسة مجالات ذات أولوية، وهي تسخير المعلومات لأغراض التنمية، والدراية المعلوماتية، وصون المعلومات، وأخلاقيات المعلومات، والانتفاع بالمعلومات. وهذا النهج التقني الموجه نحو رسم السياسات يمثل، إضافة إلى مجالات تركيز الاهتمام هذه، السمات المميزة لبرنامج المعلومات للجميع.

وقد سلطت الأضواء بصورة متكررة على الحاجة إلى أطر السياسات هذه في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: إعلان مبادئ جنيف (الفقرتان ٤٣ و ٦٢)؛ وخطة عمل جنيف (الفقرتان ٢٦ ودال ١)؛ والتزام تونس (الفقرات ٢٥ و ٢٧ و ٣٤ و ٣٥)؛ وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (الفقرات ٨٥ و ٩٠ و ١٠٠). وتتضمن هذه الوثيقة الأخيرة في الفقرة ٨٥ منها نداءً مباشراً لإعداد مثل هذه الأطر:

بالنظر إلى الدور الرائد الذي تضطلع به الحكومات بالتشارك مع أصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المذكور، بما فيها خطة عمل جنيف، على الصعيد الوطني، نشجع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد، على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة واستشرافية ومستدامة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك استراتيجيات إلكترونية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات إلكترونية قطاعية حسب الاقتضاء، كجزء لا يتجزأ من خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر، وذلك بأسرع ما يمكن قبل حلول عام ٢٠١٠.

ويتمشى هذا المجال لتركيز أنشطة البرنامج تماشياً تاماً مع قرار اليونسكو القاضي بالتركيز على "عمل السياسات التمهيدي". فهو يتعلق بقضايا واسعة النطاق وذات أهمية أساسية، بل وحاسمة، للتنمية المقبلة الشاملة للدول الأعضاء في اليونسكو وهي تدخل مجتمعات المعلومات/المعرفة. وكما يتضح من الفقرة ٩٠ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، فإن هذه الأطر المتعلقة بسياسات المعلومات (المعروفة أيضاً بأسماء أخرى مثل الاستراتيجيات الإلكترونية وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستراتيجيات العامة لمجتمع المعلومات، وغيرها) تخص كل جانب من الأبعاد البشرية وما يفوقها اتساعاً من أبعاد مجتمعية وديمقراطية، وثقافية، واقتصادية للانتفاع بالمعلومات واستخدامها، وترمي في نهاية المطاف إلى القضاء على أي استبعاد رقمي وأية حواجز ترجع إلى التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا النطاق العريض؛ وتحدد آفاق التنمية والنمو ورفع مستويات المعيشة؛ وتفيد في إتاحة الانتفاع بالمعلومات والقدرة على استخدامها. والانتفاع بالمعلومات أساسي لجميع جوانب حياتنا: إذ تتوقف احتمالاته جزئياً على إنشاء بيئة تمكينية لمصادر المعلومات الحرة والمستقلة، وعلى توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع، وإنتاج مضامين رقمية محلية، وتطوير القدرة على استخدامها.

(١) توفر وثيقة مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام التي اعتمدها المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال في دورته السادسة والعشرين المعقودة في باريس في آذار/مارس ٢٠٠٨، وغيرها من الأنشطة التقنية التي اضطلعت بها اليونسكو، مصدراً مفيداً للغاية يمكن الاسترشاد به فيما يخص وسائل الإعلام التقليدية.

ويحتل برنامج المعلومات للجميع واليونسكو بصفة عامة موقعاً فريداً لتوسيع نطاق هذه الأطر الخاصة بالسياسات بحيث يتجاوز القضايا التقنية للبنية الأساسية (التي تهتم بها منظمات دولية أخرى كثيرة) ليشمل أبعاد البنى الأساسية للمعلومات من حيث علاقتها بالمجتمع والديمقراطية والثقافة وحقوق الإنسان. فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تتيح الممارسة المعززة لحقوق الإنسان وهذا أحد الأهداف الرئيسية لتنمية مجتمع المعلومات. ومن بين حقوق الإنسان، يحتل الحق في حرية التعبير والمعلومات مكانة رفيعة بصفة خاصة بين الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها.

وتتوقف احتمالات التنفيذ الفعال لبرنامج المعلومات للجميع وتحقيق النتائج المتوقعة على "قيام المؤتمر العام بتخصيص الموارد الملائمة وعلى توافر الموارد من خارج الميزانية" بحسب ما أوضحه المجلس التنفيذي لليونسكو في عام ٢٠٠١. والميزانية الإدارية المخصصة لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغة ٢٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (أي التي تخلو عملياً من اعتمادات للأنشطة)، هي بكل أسف غير كافية وتعرض إمكانية تحقيق أهداف البرنامج للخطر ولا سيما التعزيز الملح لفعاليتها وكفاءته. والبرنامج عازم على أن يبين خلال فترة العامين هذه أنه قادر على إحراز النتائج (وإن كان هذا يتوقف على توافر الأموال الكافية من داخل الميزانية وخارجها) التي تسوغ تخصيص قدر أكبر من الموارد في المستقبل، مما يتيح له الاستفادة من إمكانياته بصورة أكمل. ودون أن يغيب هذا عن البال، فإن الجزء الثاني من هذه الخطة الاستراتيجية يقدم برنامج أنشطة أوسع نطاقاً من المعتزم الاضطلاع بها خلال السنوات الأربع المتبقية في المجالات المطروحة خلال فترة العامين الحالية. وريثما يتم ذلك، يُطلب من أعضاء المكتب والمجلس الاضطلاع بمزيد من الفعالية بأنشطة جمع الأموال.

٢ - أنشطة برنامج المعلومات للجميع

الجزء الأول: خطط عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

المساعدة في صياغة أطر السياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات وتوحيدها

يوضح الشكل الآتي النهج العام الذي يتبعه البرنامج في إعداد أطر السياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات (تحدد الفقرة ٩٠ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات نطاق هذه الأطر، كما أشير إلى ذلك آنفاً):

الدول الأعضاء

السياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات والسياسات الوطنية الخاصة بالمعارف

الأولوية الانتفاع بالمعلومات	الأولوية أخلاقيات المعلومات	الأولوية صون المعلومات	الأولوية الدرامية المعلوماتية	الأولوية تسخير المعلومات لأغراض التنمية
---------------------------------	-----------------------------------	---------------------------	-------------------------------------	---

الشراكات مع أطراف معنية متعددة

وقد وضع بعض الدول الأعضاء أطراً لسياسات المعلومات بالفعل، لكنها قد تحتاج إلى تعديل، أو إلى توسيع نطاقها أو تحديثها^(٢) وسيتمثل التحدي الأول، بالنسبة لكثير من البلدان، في مساعدة الحكومات على الاعتراف بذلك كأولوية وإدراجه في برامج عملها.

وسوف تسفر الأنشطة في هذا المجال عن النتائج الآتية:

١ - "نماذج لسياسات واستراتيجيات المعلومات/المعارف" (منفصلة، وإن كانت متداخلة جزئياً، بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة، نظراً لأنه ينبغي لها أن تكون مراعية لمستويات التنمية والظروف الأخرى السائدة في مجموعتي البلدان كليهما، وأن تنشأ أنماط محددة من الاحتياجات التي يجري تناولها في أطر السياسات). وستعتمد هذه النماذج جزئياً على الموارد والخبرات المتاحة حالياً من الدول الأعضاء والأطراف المعنية الشريكة (حيثما وجدت هذه السياسات)، إلا أنها ستتيح أيضاً إعداد موارد جديدة للدول الأعضاء (تسمى مؤقتاً "الإطار والمبادئ التوجيهية والمنهجية المقترحة لتخطيط وتنفيذ سياسة مجتمع المعلومات"). وسيقوم خبير استشاري بإعداد هذه النماذج وفقاً للاختصاصات التي يعتمدها المجلس الدولي الحكومي للبرنامج وتحت رقابة هذا المجلس، كما ستقتضي الحصول على موافقة المجلس المذكور.

٢ - الإبقاء على مرصد إلكتروني لمجتمع المعلومات (على أساس المرصد الذي شرعت فيه اليونسكو منذ بضعة سنوات) ويجري باستمرار استيفاءه بكل ما هو استراتيجي جديد ومفيد من وثائق وأحداث وكتب وتجارب وشروح ووصلات شبكية، تبعاً لتطور الأوضاع الميدانية؛ كما أن أعضاء المجلس الدولي الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع ومكتبه، فضلاً عن اللجان الوطنية للبرنامج، يقومون بتقديم المعلومات جزئياً.

٣ - تقرير سنوي عن سياسات مجتمع المعلومات: ويضم مختارات من أفضل الممارسات، والنهج والتجارب الجديدة، فضلاً عن أنماط الممارسات المختلفة، في جميع الميادين ذات الصلة، المستخلصة من البيانات والوثائق المجموعة لمرصد مجتمع المعلومات ومن تقارير اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع، وهي موجهة إلى راسمي السياسات وجميع الأطراف المعنية الأخرى^(٣).

٤ - مجّمع الخبراء: مجموعة من الخبراء المعترف بهم الذين يمكنهم، بدعوة من الحكومات المهتمة، وفي إطار المهمة المنوطة باليونسكو، إسداء المشورة بشأن تحديث أطر السياسات

(٢) كما يتضح من تقرير الإتحاد العالمي للاتصالات عن تقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات الصادر في عام ٢٠٠٨ فإن الخطط القائمة ليست دائماً شاملة حقاً ولا تركز في كثير من الأحوال إلا على عناصر محددة (مثل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والإدارة الإلكترونية، والرقمنة، الخ.) من برامج عمل أوسع نطاقاً لازمة لتطوير مجتمع المعلومات وتوفير المعلومات للجميع.

(٣) أنشئ فريق عمل غير رسمي داخل مكتب البرنامج لإعداد أفكار أولية بشأن هذه الأنشطة، وذكر هذا الفريق في تقريره أنه: "نظراً للطابع التضافري لهذه المهمات، فقد يكون من المفيد أن يكلف نفس معهد البحوث الشريك بالبنود ٣-١. ولدى اعتماد مجلس البرنامج للاختصاصات، يمكن للرئيس أن يسعى، جنباً إلى جنب مع فريق العمل وبمساعدة من الأمانة، إلى تحديد معهد البحوث الشريك الذي يكون مناسباً للسنتين المقبلتين والتفاوض معه على الشروط."

القائمة أو توسيع نطاقها (وفقاً لما يعده البرنامج من نماذج ووثائق إرشادية أخرى بشأن السياسات)، أو إعادة رسمها بالكامل، وإجراء البحوث وتولي الرقابة، والمراجعة، وتحديد المعايير الأساسية، والاضطلاع بالتخطيط وغير ذلك من الأنشطة، سواء على المستويات العامة (الاستراتيجية الكاملة)، أو المحددة (البرامج الفرعية، الموجهة نحو اتخاذ التدابير)، ويحتمل أن يتم ذلك بالتعاون مع اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع. ويمكن لمجلس البرنامج أن يطلب من الدول الأعضاء واللجان الوطنية لليونسكو أن تقترح أسماء هؤلاء الخبراء.

وستستكمل النماذج العامة عن طريق العمل الذي تقوم به أفرقة العمل المتعددة الأطراف المعنية (التي تعمل أساساً بالاتصال المباشر عبر الإنترنت)، والذي يتناول مجالات الأولوية الخمسة المحددة في الشكل أعلاه. وتدعو الخطط الخاصة بالمدة المتبقية من الفترة المالية الحالية إلى إنشاء ثلاثة أفرقة عمل على الأقل: تسخير المعلومات لأغراض التنمية، والدراسة المعلوماتية، وصون المعلومات. وستعمل هذه الأفرقة وفقاً لاختصاصات يقرها المجلس الدولي الحكومي للبرنامج وسيدعى أعضاء المجلس إلى الانضمام إلى هذه الأفرقة، أو إلى تعيين خبراء فيها.

وستقوم هذه الأفرقة - إضافة إلى الأنشطة اللازمة لتعزيز الأهداف الخاصة بها - بتغذية أطر سياسات المعلومات بتوجهات أكثر تفصيلاً للسياسات المتعلقة بمجالات عملها. وعلى سبيل المثال، فإن خطط فريق العمل المعني بالدراسة المعلوماتية تشمل "الهدف ١: إثارة الوعي بأهمية الدراية المعلوماتية والسياسات ذات الصلة". وسينطوي هذا على تشجيع الدول الأعضاء في اليونسكو على إعداد وتحديث سياسات الدراية المعلوماتية عن طريق عقد حلقات تدارس واجتماعات لراسمي السياسات في ميدان المكتبات والمعلومات. وتشمل النتائج المنشودة وثيقة تبين حالة أفضل الممارسات في ميدان سياسات الدراية المعلوماتية في بلدان مختارة.

وستسهم أفرقة العمل الأخرى في إعداد أطر السياسات عن طريق عدة سبل منها الاستفادة من العمل المنجز بالفعل. وفي حالة فريق العمل المعني بصون المعلومات، فإن ذلك يشمل ميثاق اليونسكو بشأن صون التراث الرقمي لعام ٢٠٠٣، والخطوط التوجيهية لصون التراث الرقمي لعام ٢٠٠٣.

المشاركة في المناقشة المتعلقة بمجتمع المعلومات

بغية إبراز صورة برنامج المعلومات للجميع (كجزء من اليونسكو) وزيادة التوعية به، وزيادة تأثيره، قرر المجلس الدولي الحكومي تشجيع زيادة مشاركة البرنامج في المناقشة الدولية الدائرة بشأن مجتمع المعلومات في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقدم عدة أعضاء في مجلس البرنامج إسهاماً كبيراً في اجتماعات المشاورات المتعددة الأطراف التي عقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨ من أجل تنفيذ محاور عمل مؤتمر القمة، وتحديدًا في المشاورات التالية: ١ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١.

وإضافة إلى شتى الأنشطة التي نظمتها اليونسكو من أجل منتدى إدارة الإنترنت في حيدرآباد، الهند، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، سيشترك البرنامج مع مجلس أوروبا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في رعاية حلقة عمل مشتركة بشأن: "ما وراء الانتفاع العالمي بالمعلومات - قيمة الخدمة العامة المقدمة عبر الإنترنت بوصفها هدفاً للسياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات".

وسيتوقف تنفيذ محور العمل هذا على الموارد التي سيتمكن برنامج المعلومات للجميع وأعضاء مجلسه أنفسهم من تعبئتها.

تمويل المشروعات

كان رصيد الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع يبلغ في بداية فترة التخطيط هذه (٢٠٠٨) نحو ٢٨ ٠٠٠ دولار أمريكي من الأموال غير الملتزم بها. ومن المقترح أن يجري، في كل فترة عامين، تخصيص مبلغ من الميزانية العادية، عن طريق الحساب الخاص للبرنامج، لمساعدة مبادرات جمع الأموال المباشرة ولإعداد المبادرات المشتركة مع الشركاء من القطاع الخاص. وينبغي بذل كل الجهود لجمع الأموال الخارجة عن الميزانية من المصادر العالمية من أجل مبادرات برنامج المعلومات للجميع. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق إعداد مبادرات مشتركة بديلة مع القطاع الخاص، بالاستفادة من العلاقات القائمة مع الشركات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وعن طريق إقامة علاقات جديدة في هذا الميدان.

وفي هذا السياق، يجب الإشارة بصورة خاصة إلى القرار ٥٧/م٣٣ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين بشأن تعزيز الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع. وقد حث المؤتمر العام الدول الأعضاء على مواصلة المساهمة في الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع، مع مراعاة الطلب الشديد على المساعدة، ولا سيما من البلدان النامية، والمساعدة في إقامة الشراكات مع الجهات المانحة في القطاع الخاص، ومواصلة تقديم الدعم لإنشاء وتنمية اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع. ودعا المؤتمر العام أيضاً المدير العام إلى مراعاة ضرورة تقديم دعم متواصل لتعبئة الأموال من أجل الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع، سواء من الدول الأعضاء أو من جهات مانحة تنتمي إلى القطاع الخاص. ولا غنى عن بذل هذه الجهود لتحقيق أهداف برنامج المعلومات للجميع.

وينبغي لبرنامج المعلومات للجميع أن يواصل تقديم التمويل من أرصدة المشروعات لمروحي قصص النجاح التي توضح الاستخدام الابتكاري للمعلومات من أجل التنمية ("قصص نجاح برنامج المعلومات للجميع").

ويمكن لبرنامج المعلومات للجميع أيضاً أن يشجع المبادرات التي تتخذها اللجان الوطنية لليونسكو أو اللجان الوطنية للبرنامج، ومن ذلك، على سبيل المثال، الجهود المبذولة في بولندا لإعداد خطط تدريب على مختلف مستويات التقدم المطلوب للحصول على "رخصة قيادة الحاسوب الأوروبية" ولتشجيع إنشاء خطط مشابهة في البلدان الأخرى. ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن تقديمها في هذا الصدد مشروع الجمهورية التشيكية من أجل "الدورة الأساسية للحاسوب الشخصي والإنترنت في أفريقيا"، الذي سينفذ في لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

الإسهام في مشاورات المدير العام بشأن الوثيقة ٥/م٣٥

قرر المجلس الدولي الحكومي، كما كان مزماً بالفعل في الوثيقة IFAP-2002/COUNCIL.I/3 التي قدمها المدير العام إلى المجلس الدولي الحكومي، أن يسهم في إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ (٥/م٣٥) في إطار مشاورات المدير العام. وسوف يتم ذلك على أساس استبيان محدد أرسله مكتب البرنامج إلى أعضاء المجلس الدولي الحكومي.

هيئات برنامج المعلومات للجميع: الأدوار والمسؤوليات المنوطة بها

ينص النظام الأساسي لبرنامج المعلومات للجميع على مجلس البرنامج ومكتبه (IFAP-2002/COUNCIL.I/Inf.3). ويجوز لهما أن يعقدا اجتماعات افتراضية، وأن يتخذا قرارات عن طريق التشاور بالاتصال الإلكتروني عبر الإنترنت، بغية استخدام الموارد بمزيد من الفعالية لتمويل الأنشطة. وستنطوي الجهود الإضافية الرامية إلى تخفيض تكاليف تشغيلها على استكشاف طرق جديدة لكفالة تمويل سفر أعضاء المجلس ومشاركتهم في اجتماعاته التي تعقد مرتين في السنة، ولنشر تقريره الذي يصدر مرة كل سنتين في صورة إلكترونية فقط، الخ.

وتعتبر أفرقة العمل المتعددة الأطراف المعنية من الملامح التي لا غنى عنها للبرنامج واللازمة للاضطلاع بالعمل في ميادين اختصاصها وتعزيزها لهذا العمل، إضافة إلى استكمال أطر السياسات بمضامين تقنية ومعايير أكثر تفصيلاً تدخل في نطاق عمل هذه الأفرقة. وتعتبر اللجان الوطنية في برنامج المعلومات للجميع (وكثيراً ما تكون جزءاً من اللجان الوطنية لليونسكو) عنصراً راسخاً في كثير من آليات اليونسكو. ويُنظر في الوثيقة ٥/م٣٤ إلى إنشاء أو تعزيز خمسة لجان وطنية للبرنامج على الأقل كمؤشر مرجعي على "مدى تأثير برنامج المعلومات للجميع على الصعيدين الدولي والوطني" (الفقرة ٥٠١٧)، إلا أن تخصيص نصف ميزانية البرنامج على وجه الدقة للمكاتب الميدانية لليونسكو من أجل دعم أنشطة اللجان الوطنية للبرنامج يحتاج إلى تحليل، خاصة فيما يتعلق بمدى فعالية استخدام هذه الأموال. وقد يكون من الضروري، تبعاً لنتائج هذا التحليل، أن يعاد تخصيص بعض هذه الأموال في فترات العامين القادمة لأنشطة أخرى من أنشطة البرنامج.

وتحدد هذه الخطة الاستراتيجية الكثير من الواجبات والالتزامات لهيئات برنامج المعلومات للجميع في فترة العامين الجارية، وفي الفترات المقبلة أيضاً قياساً على ذلك، فتقتضي منها تقديم إسهام ضروري لتنفيذ أهداف برنامج المعلومات للجميع.

مجلس برنامج المعلومات للجميع ومكتبه

نظراً لأن هدف برنامج المعلومات للجميع هو تقديم المشورة والتوجيه بشأن سياسات تحديد المعايير إلى الدول الأعضاء وفي اليونسكو، فهناك حاجة إلى هيئة دولية حكومية متخصصة، تعبر عن قطاعات واسعة من الدول الأعضاء وقادرة على إثراء أنشطة البرنامج بتجارب ونهوج متعددة، لتحمل المسؤولية عن نتائج هذا العمل. وهذا ما سيفعله المجلس، بدعم من المكتب، عن طريق القيام بما يلي:

- إقرار الاختصاصات المتعلقة بإعداد نماذج السياسات؛
- استعراض الاقتراحات أو الاستنتاجات المقدمة من الخبراء الاستشاريين أو المصادر الأخرى والتحقق منها؛
- إقرار اختصاصات أفرقة العمل، واختيار الخبراء الذين يدرجوا في "مجمع الخبراء".

ويضطلع مجلس البرنامج أيضاً بدور في مجال تحديد المعايير عن طريق الموافقة على الإرشادات والتوصيات وغيرها من الصكوك، بما في ذلك تلك التي يعدها الشركاء (مثل البيان الخاص بالمكتبات المدرسية الذي أعدته اليونسكو والاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات)، وعرضها على المؤتمر العام للنظر

فيها. وقرر مجلس البرنامج الإسهام في إعداد البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ (٥/م٣٥) في سياق المشاورات التي يجريها المدير العام. وسيسعى المجلس وأعضاؤه إلى القيام بدور يتسم بمزيد من الفعالية في عملية التخطيط في اليونسكو (٤/م و ٥/م) للتوصية بالاستراتيجيات والبرامج المقبلة بغية تحديد أولويات القضايا المتعلقة بالمعلومات التي يمكن لليونسكو معالجتها.

ويبقى أعضاء المجلس على حوار متواصل مع المكتب وفيما بينهم، وينبغي لهم أن يقوموا بما يلي جنبا إلى جنب مع أعضاء المكتب:

- الإسهام في جميع أنشطة البرنامج عن طريق دعم جميع جهود جمع الأموال من أجل تنفيذ برنامج المعلومات للجميع^(٤)؛
- التشجيع النشط لإنشاء أو تطوير اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع في بلدانهم والاشتراك في أنشطتها؛
- توفير جهة تنسيق محلية للجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع، بما في ذلك تنظيم المشاورات والاتصالات؛ والانضمام إلى أفرقة العمل التابعة للبرنامج أو تحديد خبراء قطريين للاشتراك فيها؛
- الاشتراك بصورة نشطة في الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية المتصلة بمجتمع المعلومات^(٥)، خاصة تلك التي تنظمها اليونسكو.

وقرر مجلس البرنامج في دورته الخامسة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، "النظر في الطرائق المقبلة لعمله في دورته السادسة التي ستعقد في باريس في عام ٢٠١٠".

والوظيفة الأساسية للمكتب هي دعم عمل المجلس، بما في ذلك تخطيط الاجتماعات ومتابعة القرارات. وسيستمر المكتب في نشر التقرير الإلكتروني وجدول أعمال برنامج المعلومات للجميع والنشرات الموجزة لبرنامج المعلومات للجميع المخصصة لإعلام الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي والمدير العام بالمسائل ذات الأهمية للبرنامج، واستثارة حسهم بهذه المسائل. وتشمل مسؤوليات أعضاء المكتب الاشتراك في أفرقة العمل أو تأمين الاتصال معها لكفالة تشغيلها وتحقيقها للنتائج بصورة ناجحة؛ وتأمين الاتصال مع لجان البرنامج في الأقاليم التي ينتمون إليها تعزيزاً لنموها ونجاح عملها.

(٤) على سبيل المثال، لاحظت إحدى اللجان الوطنية لليونسكو في تعليقاتها على مشروع الخطة الاستراتيجية، أنه "يمكن لأعضاء المجلس، بعد تعيين إجراءات محددة، أن يساعدوا الأمانة في العثور على شركاء ماليين محتملين".

(٥) مثال ذلك أن السيد لاسلو كارفاليكس (المجر) وهو عضو في مكتب البرنامج، قدم، في أيار/مايو ٢٠٠٨، أهداف البرنامج وخطته الاستراتيجية في اجتماع لإقامة الشبكات على مستوى القاعدة عقده المؤتمر الدولي لتخطيط استراتيجيات مراكز الاتصالات. كما عقد الاتحاد الأوروبي لرابطة أكوخ الاتصالات وشراكة مراكز الاتصالات للأمريكتين، اجتماعاً، في المجر، لتخطيط استراتيجيات مراكز الاتصالات على مستوى القاعدة، ضم أخصائيين وشركاء في مجال مراكز الاتصالات، كما طرحا رسمياً تحالفاً عالمياً لمراكز الاتصالات، على سبيل الدعم العلمي لحركة مراكز الاتصالات العالمية.

أفرقة عمل برنامج المعلومات للجميع

قرر مجلس برنامج المعلومات للجميع في دورته الخامسة، إنشاء أفرقة عمل لمعالجة الأولويات الخمس: تسخير المعلومات لأغراض التنمية، والدراية المعلوماتية، وصون المعلومات، وأخلاقيات المعلومات، والانتفاع بالمعلومات - والاضطلاع بأنشطة في كل من هذه الميادين، وتكملة نماذج سياسات المعلومات بتوجهات سياسية محددة في الميادين المعينة لكل أولوية. وسيدعى أعضاء مجلس البرنامج إلى الانضمام إلى هذه الأفرقة، أو إلى تعيين خبراء فيها.

اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع

تشمل الأنشطة التي ينبغي للجان الوطنية الاضطلاع بها ما يلي:

- الإسهام في تنفيذ نماذج سياسات المعلومات التابعة للبرنامج، مع مواءمتها لاحتياجات بلدانها وظروفها؛
- إنشاء منتديات تضم أطرافاً معنية متعددة (مع إشراك المسؤولين الحكوميين، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأكاديميات فيها) من أجل إجراء مناقشات مستمرة بشأن سياسات واستراتيجيات المعلومات والمعارف الوطنية، وتطويرها وتنفيذها؛
- عقد مناقشات مواضيعية تشارك فيها أطراف معنية متعددة بشأن مجالات أولوية برنامج المعلومات للجميع مثل الدراية المعلوماتية، وأخلاقيات المعلومات، وما إلى ذلك (باستخدام تقارير البرنامج كمنطلقات للمناقشة)؛
- الدخول في حوار متصل مع الوكالات الحكومية وغيرها من الأطراف المعنية بشأن إعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للمعلومات والمعارف؛ وتيسير (أو مجرد الاشتراك في) التعاون الرفيع المستوى فيما بين الوكالات الحكومية للمساعدة في إعداد السياسات الوطنية للمعلومات؛
- الاشتراك في أفرقة العمل التابعة للبرنامج؛
- تأمين الدعم التمويلي لمشروعات البرنامج؛
- المساعدة في إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- تحديد مشروعات محلية (وطنية أو إقليمية) من شأنها أن تساعد في إبراز صورة البرنامج؛
- توفير المعلومات والبيانات لإدراجها في المرصد الإلكتروني لمجتمع المعلومات؛
- الإبقاء على علاقات وتعاون مع المكاتب الميدانية لليونسكو.

وفي خريف عام ٢٠٠٨، سيترشح مكتب البرنامج حملة لتعزيز وتنشيط اللجان الوطنية وإسناد مهام إليها، مما يساعد في الإسهام في بلوغ أهداف البرنامج.

الجزء الثاني : خطط فترة ٢٠١٠-٢٠١٣

في فترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، سيواصل البرنامج، كما ذكر آنفاً، العمل (في نطاق الإطار العام للاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ - ٤/م٣٤) الذي بدأه في فترة العامين الحالية، إضافة إلى اتخاذ مبادرات جديدة، وهو يأمل أن يكون قادراً على الاضطلاع ببرنامج أنشطة أوسع نطاقاً في هذه المجالات، بحسب ما تتيحه موارد البرنامج العادي والميزانية (التي ينبغي زيادتها) وموارد المصادر الخارجة عن الميزانية. وعلى أعضاء مجلس البرنامج ولجانته الوطنية القيام بدور خاص في جمع الأموال من هذا المصدر الثاني.

وستدرج في الخطط الخاصة بكل فترة عامين خطط محددة لتنفيذ الخطط المتعلقة بفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ وإسناد المهام إلى هيئات البرنامج.

وفي المجالات التي يرد ذكرها أدناه، سيتمثل الإسهام المحدد للبرنامج في قدرته على معالجة كل من هذه القضايا في النطاق الأوسع لإطار سياسات المعلومات، لتوضيح الصلات بينها، وبيان كيفية قيام العمل الموجه نحو رسم السياسات ونحو الجوانب العملية في كل مجال منها بالإسهام في بلوغ الهدف العام ألا وهو تطوير مجتمعات المعلومات/المعرفة.

تسخير المعلومات لأغراض التنمية

إن أحد التحديات التي يواجهها برنامج المعلومات للجميع هو شرح قيمة المعلومات في معالجة قضايا التنمية للحكومات والمجتمعات. والأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية تربط التنمية والقضاء على الفقر بالحكم الرشيد والشفافية. والقضية المحورية الأساسية في هذا المجال هي الحاجة إلى التشديد لا على أهمية الانتفاع بالمعلومات فحسب بل على أهمية وفائدة المعلومات أيضاً.

ويتيح الانتفاع بالتكنولوجيا الرقمية فرصاً جديدة للتنمية، والحركة العالمية لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية لهي نصير قوي لذلك. ويمكن لليونسكو القيام بدور خاص على الصعيد الدولي الحكومي عن طريق تشجيع الحكومات على الاستمرار في الدعوة إلى بقاء الإنترنت كمنبر مفتوح لا يميز بين المستخدمين الأغنياء والفقراء.

وتعد قيمة تنمية القدرة البشرية وإتاحة الانتفاع بالمعلومات والمعرفة لأغراض التنمية من الأمور المسلم بها تماماً، بيد أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتوضيح وإثبات فوائد الاستثمار في هذه الموارد. ويرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بقضية الانتفاع بالمعلومات (انظر أدناه)، كشرط مسبق جوهري للقدرة على تسخير المعلومات لأغراض التنمية.

ويمكن أن تشمل الأنشطة ما يلي:

- الإسهام في مجموعة المعارف المتعلقة بأهمية المعلومات في ميدان التنمية، وتبادل الممارسات الجيدة؛
- بذل الجهود لإدراج سياسات المعلومات في صلب سياسات التنمية؛

- ترويج حرية المعلومات والانتفاع بالمعلومات العامة كعنصر رئيسي في دور المعلومات في ميدان التنمية والحكم الرشيد؛
- دعم الاستخدامات المبتكرة للمعلومات لأغراض التنمية بتمويلها من أرصدة المشروعات؛
- التعاون مع البرنامج الدولي لتنمية الاتصال للاستفادة من البنية الأساسية لوسائل الإعلام التي يشترك البرنامج في دعمها؛
- دعم الإدارة الجيدة للسجلات في الحكومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- إدارة وترويج منبر على الإنترنت لتشاطر قصص النجاح.

الدراية المعلوماتية

تمكن الدراية المعلوماتية^(٦) الناس على اختلاف مشاربهم من طلب المعلومات وتقييمها واستخدامها واستحداثها على نحو فعال من أجل بلوغ أهدافهم الشخصية والاجتماعية والمهنية والتعليمية. وهي حق أساسي من حقوق الإنسان في عالم رقمي وتعزز الاندماج الاجتماعي في جميع الأمم^(٧). وتتصل بهذا المجال اتصالاً وثيقاً الدرايتان الأخريان المرتبطتان به في العالم الرقمي - وهما الدراية الحاسوبية (المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال) والدراية بوسائل الإعلام (فهم شتى أنواع الوسائط والأشكال التي ترسل المعلومات عبرها).

وكما ذكر آنفاً، فإن الخطط الخاصة بفريق العمل المعني بالدراية المعلوماتية تدعو إلى زيادة الوعي بأهمية الدراية المعلوماتية والسياسات المتصلة بها. والأهداف الأخرى لهذا الفريق المقترح هي: "تنمية المهارات والقدرات في مجال الدراية المعلوماتية" و"تقدير وتوثيق القدرات العالمية في مجال الدراية المعلوماتية" بما في ذلك اختبار مؤشرات الدراية المعلوماتية المقترحة في إحدى المنشورات الصادرة عن برنامج المعلومات للجميع بعنوان نحو وضع مؤشرات للدراية المعلوماتية في دول مختارة من الدول الأعضاء في اليونسكو). ويمكن أن تشمل الأنشطة الأخرى ما يلي:

- ترويج المنشور الذي يصدره البرنامج بعنوان "فهم الدراية المعلوماتية: المبادئ"؛
- العمل مع معهد اليونسكو للإحصاء، والشراكة التي أقيمت مع أطراف معنية متعددة "لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية" من أجل إعداد وتنفيذ مؤشرات للدراية المعلوماتية مع الاستفادة من منشور البرنامج المعنون "نحو وضع مؤشرات للدراية المعلوماتية"؛

(٦) لاحظت إحدى اللجان الوطنية لليونسكو في تعليقها على مشروع الخطة الاستراتيجية أنه لا ينبغي معالجة الدراية المعلوماتية بصورة منفصلة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعن التثقيف بوسائل الإعلام، وأن هذه "الدرايات" الثلاث ينبغي أن تدرج تحت اسم مشترك هو "الدراية بوسائل الإعلام".

(٧) إعلان الإسكندرية "منارات مجتمع المعلومات"، الندوة الدولية الرفيعة المستوى عن الدراية المعلوماتية والتعلم مدى الحياة، مكتبة الإسكندرية، مصر، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

- تقديم الدعم التمويلي من أرصدة المشروعات لتنمية القدرات البشرية (بناء القدرات) على الانتفاع بالمعلومات وتحديثها ونقدها واستخدامها وابتكارها (الدراية المعلوماتية) والمشاركة في العالم الإلكتروني (الدراية الرقمية)؛
- تشجيع إدراج الدرايات الجديدة في المناهج التعليمية الوطنية.

صون المعلومات

في عالم تشكله التكنولوجيات الرقمية بصورة متزايدة، تواجه المؤسسات الحارسة التقليدية (المكتبات والمحفوظات والمتاحف) التحدي المتمثل في مواكبة النمو السريع في المعلومات. كما أنها تواجه تحدياً جديداً، وهو أن استقرار الوثائق وعمرها يتناقصان بدرجة كبيرة مع تقدم التكنولوجيا. وإذا لم يتم القيام بأي عمل في مواجهة ذلك، فإن الكثير من الوثائق المهمة الموجودة في صورة إلكترونية لن تستمر أو أنه لن يمكن النفاذ إليها نهائياً في غضون فترة زمنية قصيرة جداً. وستكون نتيجة ذلك هي تعرض الذاكرة الجماعية للجنس البشري لخسارة دائمة. ويجب التصدي لهذا التحدي على وجه السرعة، ولا ينبغي تقدير قيمة تكاليف صون المعلومات الرقمية بأدنى مما هي في الواقع - فهي تتجاوز إلى حد بعيد التكاليف المتكبدة حتى تاريخه لصون خمسة آلاف عام من الوثائق التقليدية.

ويسهم الحفظ الرقمي أيضاً في تحقيق أولويتين أخريين على الأقل من أولويات البرنامج، وهي تسخير المعلومات لأغراض التنمية والنفاذ الحر والمتعدد اللغات إلى المعلومات. فالتكنولوجيا الرقمية تفتح أبواب النفاذ إلى المعلومات والمعارف بأبعاد ديمقراطية لم يشهد العالم مثيلاً لها في السابق.

وسيتم تنفيذ هذه الأولوية بصورة رئيسية عن طريق تعزيز المبادئ والمفاهيم الأساسية لبرنامج ذاكرة العالم بما يتجاوز سجل هذا البرنامج الذي يعمل كعنصر حفاز لتبنيه متخذي القرارات والجمهور العام.

وينبغي أن تشمل الأنشطة ما يلي:

- تشجيع صون التراث الوثائقي؛
- دعم إعداد معايير للصون وأدوات للإدارة؛
- تعزيز قدرة أمناء المكتبات وأمناء المحفوظات على مواجهة تحديات رقمنة المواد التناظرية وصون المواد الرقمية (مع الاستفادة من التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص للتصدي للتحديات التقنية والتكاليفية للتخزين الرقمي)؛
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وخاصة الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات، والمجلس الدولي للمحفوظات، والرابطة الدولية للمحفوظات الصوتية والسمعية البصرية، ومجلس التنسيق بين رابطات المحفوظات السمعية البصرية، لزيادة وعي الدول الأعضاء بأهمية صون المعلومات.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى الاقتراح المقدم من السيد لاسلو كارفاليكس، عضو مكتب البرنامج من المجر، لإنشاء مكتب لترميم ورقمنة التراث السمعي البصري، تموله شركات القطاع الخاص، ويقوم بترميم ورقمنة المواد السمعية البصرية "التالفة" مادياً (الأشرطة السينمائية القديمة، والصور المتحركة الأولى التي صورها الهواة، والوثائق التلفزيونية الأولى، وعدد كبير من المواد النادرة الخاصة الأخرى، أي ما مجموعه ٢,٢ مليار متر من أشرطة النترولويد السينمائية بعرض ٣٥ مليمترًا). ووفقاً لتصميم المركز فإنه يمكن للدول الأعضاء أن تطلب الحصول على مدة من الخدمات بدلا من النقود. وسيتمكن لجميع الأطراف المهتمة النفاذ إلى نتائج عمل المركز - المواد المرممة والمرقمنة. والمجر على استعداد لاستضافة هذا المركز الجديد للخدمات، تحت رعاية اليونسكو. ومن المؤكد أن هذا الاقتراح جدير بالدراسة.

أخلاقيات المعلومات

يعالج النقاش الدولي لأخلاقيات المعلومات الجوانب الأخلاقية والقانونية والمجتمعية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. والمبادئ الأخلاقية لمجتمعات المعلومات مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتشمل الحق في حرية التعبير، وتعميم الانتفاع بالمعلومات، وخاصة المعلومات الداخلة في الملك العام، والحق في التعليم، والحق في حماية الحياة الخاصة، والحق في الاشتراك في الحياة الثقافية. وتتمثل واحدة من أصعب القضايا الأخلاقية في انعدام المساواة في الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بين البلدان، وبين المجتمعات الحضرية والريفية داخل البلدان.

ويمكن أن تشمل الأنشطة ما يلي:

- ترويج النتائج التي تمخضت عنها أربعة مؤتمرات إقليمية بشأن أخلاقيات المعلومات، ومتابعة الإعلانات والتوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات ودفع التأمل فيها قدماً؛
- تشجيع حرية الانتفاع بالمعلومات الرسمية وتطوير وترويج معلومات الملك العام (انظر أيضاً ما يرد أدناه في القسم الخاص بالانتفاع بالمعلومات)؛
- تشجيع استخدام المنشور الصادر عن البرنامج بعنوان "دراسة استقصائية عن الآثار الأخلاقية للتكنولوجيات الناشئة"؛
- دمج أخلاقيات المعلومات في صلب المناقشات الدائرة بشأن الأخلاق؛
- التدريب على أخلاقيات المعلومات والإدارة الإلكترونية.

الانتفاع بالمعلومات

إن البيئة الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة تثير القلق بشأن تراجع إمكانية الانتفاع بمعلومات ومعارف معينة كان يتم تشاطرها في الماضي بالمجان، لتيسير البحث العلمي والتعليم على سبيل المثال. وفي الوقت ذاته فإن تطورات مثل الإنترنت تتيح فرصة بلا سابق نظير لتشاطر المعلومات وتعزيز التنوع اللغوي والمحافظة على لغات كانت ستختفي في غير هذه الحالة. وتتمثل رؤية البرنامج، بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، في إعداد استراتيجية للمضامين الرقمية من أجل تشجيع تنمية الملك العام للمعلومات، وابتكار

مضامين جديدة. وفي حين أن عدة آلاف من لغات العالم ما زالت غائبة عن مضامين الإنترنت، فإن إتاحة الاتصالية الرقمية للجميع سيتيح للمجتمعات أن تنشئ المضامين الخاصة بها بلغاتها الخاصة.

وفي عام ٢٠٠٣ اعتمدت اليونسكو "التوصية الخاصة بتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني" التي تعزز التعدد اللغوي والتوازن المنصف بين مصالح أصحاب حقوق المعلومات والمصلحة العامة. وبعد ذلك، أيّدت اليونسكو الجهود الدولية المتعلقة بالبرامجيات المجانية والمشاعة المصدر، والموارد التعليمية المفتوحة، واستجابت لذلك عن طريق عدة مشروعات ترمي إلى تعزيز التعدد اللغوي في المجال السيبرني، فضلاً عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لكفالة الانتفاع بالمعلومات بصورة أكثر إنصافاً، بما في ذلك انتفاع المعوقين بها. وتجدر الإشارة أيضاً في هذا السياق إلى المبادئ التوجيهية لسياسة تنمية وترويج المعلومات المدرجة في الملوك العام التي اعتمدها اليونسكو في عام ٢٠٠٤.

ويمكن أن تشمل الأنشطة ما يلي:

- العمل مع الحكومات على الصعيد القطري وفي المحافل الدولية للدعوة إلى أن تكون الإنترنت مفتوحة المنبر؛
- تعزيز الملوك العام للمعلومات وتطويره وإتاحة النفاذ إليه رقمياً؛
- تعزيز الفهم الأفضل للانتفاع المفتوح والمتعدد اللغات بالمعلومات عن طريق المناظرات المواضيعية والحملات الإقليمية؛
- دعم إعداد المبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات للسياسات الوطنية المتعلقة بالانتفاع المفتوح والمتعدد اللغات بالمعلومات؛
- مساندة وتعزيز بوابة البرامجيات المجانية والمشاعة المصدر التابعة لليونسكو، وبناء القدرات على استخدام هذه البرامجيات؛
- مساندة وتعزيز برنامج التدريب المفتوح التابع لليونسكو الذي يتيح الانتفاع التعاوني بدورات التدريب الميدانية القائمة ويعزز منح الموارد بترخيص مفتوح للأفرقة المتخصصة والمجتمعات المحلية لأغراض التنمية؛
- دعم إنشاء مضامين متنوعة لغوياً وثقافياً في المجال السيبرني وإتاحة الإمكانيات لصون اللغات المعرضة للخطر؛
- تعزيز إعداد موارد رقمية يمكن للأشخاص المعوقين الانتفاع بها؛
- دعم إعداد أدوات معالجة المعلومات "المفتوحة"، ومعايير التشغيل المشترك، والبيانات الفائقة، وطلبات شراء المضامين، والوصلات مع المجموعات الرقمية، وأدوات البحث، وأدوات الصون؛
- تعزيز إعداد واستخدام أدوات البحث المتعددة اللغات على الإنترنت؛
- تعزيز إعداد واستخدام أدوات للترجمة الآلية بين اللغات.

٣ - الاحتياجات من الموارد

كما ذكر المجلس التنفيذي، يتوقف تحقيق مرامي البرنامج وأهدافه على الموارد البشرية والمالية المخصصة له. ويرد في الجدول التالي عرض للميزانية المخصصة لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢٠٠٩-٢٠٠٨	
٧٢ ٠٠٠ دولار	اجتماع مجلس البرنامج
٤٨ ٠٠٠ دولار	أنشطة أخرى (إبراز صورة البرنامج، والتعاون مع الشركاء، وأرصدة تمويل المشروعات، واجتماعات المكتب، الخ.)
١٢٠ ٠٠٠ دولار	دعم اللجان الوطنية للبرنامج (أموال لامركزية)
• ٠,٢٥ من معادل العمل على أساس التفرغ للموظفين المهنيين • ٠,١٥ من معادل العمل على أساس التفرغ للسكرتارية	الدعم الإداري
٢٤٠ ٠٠٠ دولار	المجموع - مخصصات الميزانية العادية للفترة المالية

ومن المهم أن يكون مفهوماً أن هذه الميزانية إدارية إلى حد بعيد. والموارد اللازمة لتنفيذ معظم الأفكار المقترحة في هذه الخطة يجب أن تُحصَل إما من البرنامج والميزانية العاديين لليونسكو أو من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتجدر الإشارة، مرة أخرى، إلى القرار الذي اتخذته المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين بشأن تعزيز الحساب الخاص لبرنامج المعلومات للجميع. فالإجراءات المسرودة فيه لا غنى عنها لقدرة برنامج المعلومات للجميع على تحقيق أهدافه. ونظراً إلى الموارد المحددة التي تخصصها الوثيقة ٣٤/٥ للبرنامج، فإن الأمر يقتضي تنفيذ خطة لجمع الأموال بأهداف تمويلية واقعية على أساس هذا القرار.

وتشمل الموارد البشرية المخصصة لأمانة البرنامج في الوقت الحالي ٢٥٪ من وقت موظف مهني (م - ٤) و ٢٥٪ من وقت مساعد لأعمال السكرتارية (خ ع - ٦). وهذا المستوى من الدعم الإداري ليس كافياً للعمل الذي ينبغي للبرنامج الاضطلاع به في مجالات عدة منها جمع الأموال لتمويل أنشطته. وبما أن أنشطة البرنامج ستزداد زخماً في الفترة المالية القادمة، فإنه ينبغي للوثيقة ٣٥/٥ أن تحتاط فتوفر مستوى أعلى من مخصصات الميزانية والموظفين لهذه الأنشطة. وإلا فإن قدرة البرنامج على تحقيق نتائج عملية متناسبة مع أهدافه ستتعرض لقيود قاسية.

ويعتقد أعضاء مجلس البرنامج أنه ينبغي تشجيع مد جسور بين أنشطة البرنامج العادي وبرنامج المعلومات للجميع نظراً لأن عملهما يتعلق بعدد من القضايا المشتركة. وفي هذا السياق، فإن الأموال وتكاليف الموظفين ينبغي أن تتدفق بمزيد من الحرية من البرنامج العادي لدعم أنشطة برنامج المعلومات للجميع، إذ إنه ينبغي النظر إلى ذلك على أنه يساهم في تحقيق الأهداف الشاملة لليونسكو، كما يحددها البرنامج والميزانية العاديين.

الاجتماعات النظامية

يقتضي النظام الأساسي لمجلس البرنامج من جميع الأعضاء، باستثناء الأعضاء المنتميين إلى أقل البلدان نمواً، تمويل تكاليف اشتراكهم في اجتماعات المجلس أو المكتب أو أفرقة العمل. وتبلغ تكلفة تنظيم اجتماع للمجلس وثلاثة اجتماعات للمكتب، بما في ذلك تكاليف الترجمة والترجمة الفورية، ١٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لكل فترة عامين. وسيلزم تنظيم أفرقة العمل (بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى) على نحو يخفض تكاليف عملها إلى أدنى حد ممكن.

إبراز صورة البرنامج

يتطلب ذلك كحد أدنى نشر تقرير يصدر مرة كل سنتين (كالتقرير الذي صدر في عام ٢٠٠٦ والتقرير المقرر صدوره في عام ٢٠٠٨) ونشرة إعلامية عن البرنامج، كالنشرة الحالية المعنونة "معلومات حية". وينبغي رصد بند لتحديث النشرة في كل فترة مالية ونشر التقرير. والمطلوب لذلك ميزانية تبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

التعاون مع الشركاء

تماشياً مع نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تتضمن هذه الخطة عنصراً قوياً لتعدد الأطراف المعنية. والمنتظر من الأطراف المعنية أن تفي بتكاليف اشتراكها في الأنشطة التعاونية. ويحتاج الأمر إلى اعتماد يبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي بالقيمة الاسمية لتغطية التكاليف المتوقعة لسفر الموظفين وتكاليف سفر أعضاء المجلس (المكتب على سبيل المثال)، خلال المرحلتين الأوليين، للاشتراك في المناقشات والأحداث التي تضم أطرافاً معنية متعددة.

اللجان الوطنية

في فترة العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، خصص ما مجموعه ٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من البرنامج العادي للمكاتب الميدانية لليونسكو من أجل دعم أنشطة اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع. إضافة إلى ذلك، تتوقع اللجان الوطنية للبرنامج تلقي بعض الدعم من اللجان الوطنية لليونسكو. وينبغي تقييم مدى فعالية تخصيص التمويل من البرنامج العادي عن طريق المكاتب الميدانية.

الدعم الشبكي

تحسب تكاليف الدعم الشبكي كجزء من الأنشطة العادية لقطاع الاتصال والمعلومات. وكما ذكر آنفاً، فإن تخصيص موظف مهني على أساس التفرغ يعد أساسياً لتحقيق أهداف هذه الخطة بغض النظر عن عدد الاجتماعات الفعلية التي تعقد. وينبغي أيضاً رصد اعتماد لزيادة مستوى الدعم لأعمال السكرتارية.

٤ - الجدول الزمني المؤقت للأنشطة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مجالات الأنشطة						
الإسهام في إعداد الوثيقة ٥/م٣٥	المناقشة المتعلقة بمجتمع المعلومات	أفرقة العمل، اللجان الوطنية	تقارير سياسات مجتمع المعلومات	مرصد مجتمع المعلومات	نماذج سياسات المعلومات	
	مشاركة أعضاء المجلس في الاجتماعات الخاصة بمحاور عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات					٢٠٠٨، الفصل ٢
تقديم الإسهام إلى المدير العام		الإعداد، والشلوات العامة، واعتماد اختصاصات أفرقة العمل، وطرح حملة لتنشيط اللجان الوطنية			الاقتراحات المتعلقة باختصاصات الخبير الاستشاري، اعتماد المجلس لها	٢٠٠٨، الفصل ٣
	حلقة عمل منتدى إدارة الإنترنت	إنشاء ٣ أفرقة عمل		تكليف معهد بإدارة المرصد	تكليف الخبير الاستشاري	٢٠٠٨، الفصل ٤
		طرح أفرقة عمل إضافية				٢٠٠٩، الفصل ١
					الخبير الاستشاري يقدم التقرير الأولي	٢٠٠٩، الفصل ٢
					اعتماد النماذج	٢٠٠٩، الفصل ٣
تقديم إسهام أعضاء المجلس إلى المؤتمر العام			أول تقرير سنوي			٢٠٠٩، الفصل ٤
					اعتماد إضافات للنماذج من إعداد بعض أفرقة العمل	٢٠١٠، الفصل ١

٥ - برنامج المعلومات للجميع واليونسكو

إن برنامج المعلومات للجميع جزء من اليونسكو وهو يسهم في تحقيق أهدافها. وبعد الحصول على الدعم من قطاع الاتصال والمعلومات وخاصة من قسم مجتمع المعلومات حاسماً لعمل البرنامج. وفي المقابل، فإنه يمكن للبرنامج أيضاً أن يتيح مجعماً من الخبرات التي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ البرنامج العادي، ولا سيما

في مجالات اختصاصه التي أنجز فيها عملاً قيماً بالفعل (من ذلك الدراية المعلوماتية أو أخلاقيات المعلومات على سبيل المثال). وبهذه الطريقة يمكن للبرنامج أن يوفر قيمة مضافة لأنشطة اليونسكو.

وداخل اليونسكو، تشارك جميع القطاعات إلى حد ما في محور أو أكثر من محاور عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بما في ذلك قطاعات التربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة، والاتصال والمعلومات. ويمكن للبرنامج أن يسهم في جميع محاور عمل مؤتمر القمة العالمي التي تتولى اليونسكو تسييرها. وسيتعين على معهد اليونسكو للإحصاء أيضاً القيام بدور خاص في التعاون مع البرنامج على إعداد مؤشرات للدراية المعلوماتية وربما مؤشرات لصون المعلومات.

ويمكن للبرنامج أيضاً أن يتوقع الإسهام بصورة مباشرة في البرامج الجديدة المشتركة بين القطاعات التي حددها البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٥/م٣٤) وخاصة البرنامج ٥، أي تعزيز التعلم باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال والبرنامج ٧، أي اللغات والتعددية اللغوية.

ويعد عمل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال ذا أهمية خاصة بالنسبة إلى برنامج المعلومات للجميع. فللبرنامج الدولي لتنمية الاتصال تاريخ طويل في تقديم الدعم العملي على أرض الواقع لعمليات تنمية البنى الأساسية والقدرات المتعلقة بوسائل الإعلام. وتسهم نتيجة هذا الدعم إسهاماً مباشراً في تحقيق هدف برنامج المعلومات للجميع المتمثل في كفاءة نفاذ جميع السكان إلى المرافق في مجتمعاتهم المحلية للانتفاع بالمعلومات والمعارف. وقد ساند البرنامج الدولي لتنمية الاتصال المشروعات النموذجية المبكرة لإقامة المراكز المجتمعية المتعددة الوسائط التي تربط الوصول القوي للموجات الإذاعية اللاسلكية إلى المجتمعات المحلية بالمجتمع العالمي عن طريق الإنترنت. وسيظل هذا النموذج، في كثير من البلدان النامية، أكثر الطرق اتساماً بالفعالية التكاليفية لتمكين الناس من الانتفاع بالمعلومات.

٦ - طرائق التعاون مع الشركاء الرئيسيين

تتمثل إحدى أهم النتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في الإقرار بأن مجتمعات المعرفة لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة تعاونية قائمة على مشاركة أطراف معنية متعددة. وبرنامج المعلومات للجميع بصفة خاصة لم يأل جهداً منذ بدايته الأولى لإدماج مجموعات الأطراف المعنية ذات الصلة في اجتماعاته وأنشطته الأخرى. وسوف يستمر البرنامج في ذلك.

والقرار الذي اتخذته مجلس البرنامج بعقد مشاورات عامة بشأن الخطة الاستراتيجية وغيرها من الوثائق المعتمدة داخل البرنامج يظهر عزم البرنامج على الاتصال بالجمهور العام والأطراف المعنية جميعها.

المنظمات الدولية الحكومية

قام عدد من وكالات الأمم المتحدة بدور نشط في العملية التي طرحها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وأوكلت إليها أدوار محددة كجهات تيسير في إطار عملية المتابعة. وينبغي للبرنامج أن يكون سباقاً أيضاً في التماس تمثيل المنظمات المعنية في أفرقة العمل التابعة له.

المنظمات غير الحكومية الدولية

لعدد من المنظمات المهنية الدولية تاريخ طويل في التعاون مع اليونسكو كأطراف معنية بعملها. وبعض هذه المنظمات يشترك الآن بصفة منتظمة في اجتماعات برنامج المعلومات للجميع، التي تعقد في المجلس أو المكتب على حد سواء.

وفي اجتماعات مجلس البرنامج، يخصص لمثلي هذه المنظمات وقت للتحدث وفقاً للنظام المطبق في الاجتماع، ويمكنهم خلال هذا الوقت إسداء المشورة أو تقديم اقتراحات محددة في ميادين خبرتهم؛ ويشجع الممثلون، في اجتماعات المكتب، على الحوار مع أعضاء المكتب والمشاركة في المناقشات المواضيعية. كما يدخل ممثلو هذه المنظمات في مناقشات حية مع أخصائيي قطاع الاتصال والمعلومات بصفة مستمرة. كذلك يقدم هذا القطاع التمويل للمبادرات المتعلقة بالبرنامج بصورة محددة والتي يمكن أن تديرها المنظمة غير الحكومية الدولية ذات الصلة.

ومن المتوقع أن تستمر هذه العلاقات في المستقبل المنظور. وقد أتيحت للمنظمات غير الحكومية الشريكة فرصة الإسهام مباشرة في إعداد هذه الخطة الاستراتيجية لتعزيز هذه العلاقات. وترد فيما يلي اقتراحات محددة أخرى فيما يخص الرابطة الفنية للمكتبات والمحفوظات:

- الاشتراك في الحوار السنوي لرؤساء رابطة المحفوظات السمعية البصرية لتشاطر الآراء والخطط وتعيين فرص محددة للتعاون؛
- دعوة الخبراء من الرابطة المهنية إلى الاشتراك في الأفرقة ذات الصلة من أفرقة العمل التابعة للبرنامج؛
- التماس وقت للتحدث لأحد ممثلي البرنامج في كل مؤتمر سنوي للرابطة المهنية المعنية؛
- مشاوره الرابطة المهنية بشأن جداول أعمال اجتماعات البرنامج (اجتماعات المجلس، والمكتب، والاجتماعات المواضيعية)؛
- دعوة ممثلين عن كل رابطة مهنية إلى تقديم عرض إعلامي مختصر في كل اجتماع للمجلس؛
- إعطاء الرابطة المهنية حق المناقصة على أي عقد تطرحه اليونسكو بشأن عمل داخل ميدان خبرتها.

القطاع الخاص

لقطاع الاتصال والمعلومات سجل راسخ في إقامة الشراكات الإيجابية مع عدد من كبريات الجهات العالمية العاملة في القطاع الخاص.

وقد تطورت هذه العلاقات من عصر الهيئات الخيرية إلى شراكات جديدة ذات طابع تعاوني تعود بالفائدة على اليونسكو وشركائها من القطاع الخاص.

وتقوم جميع الشراكات على المجموعة التالية من عوامل النجاح الحاسمة:

- كفالة تدفق داخلي وخارجي متنسق للمعلومات الخاصة بالشراكة؛
- التحديد الواضح للتوقعات والقيمة المضافة المتصورة للشريكين.

وتشمل الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص خلال السنوات الست المقبلة (٢٠٠٨-٢٠١٣) ما يلي:

- ينبغي ترويج برنامج المعلومات للجميع ترويجاً مباشراً بين الشركاء من القطاع الخاص، مع عرض اقتراحات عملية للمشاركة؛
- ينبغي دعوة الشركات التي تربطها باليونسكو اتفاقات رسمية رفيعة المستوى إلى أن تحضر، بصفة مراقب، اجتماعات المجلس والمكتب فضلاً عن جميع الأحداث الأخرى ذات الصلة التي تدعمها اليونسكو؛
- ينبغي التماس الفرص لتطوير المبادرات الجارية المشتركة بين برنامج المعلومات للجميع والقطاع الخاص.

٧ - استشراف المستقبل: برنامج المعلومات للجميع وبعض أنشطة اليونسكو الأخرى في قطاع الاتصال والمعلومات

كما ذكر آنفاً، يقتضي التغيير الصاحب في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال النظر في مستقبل برنامج المعلومات للجميع وفي أفضل السبل لتسخير إمكانيات اليونسكو للتصدي للتحديات التي تواجه القطاعات المتقاربة لوسائل الإعلام والاتصال والمعلومات.

ومع الرقمنة والتقارب، أخذت جميع وسائل الإعلام التقليدية في التحول إلى "وسائل إعلام جديدة"، أي رقمية، وتفاعلية، ومتعددة الوسائط، ومتاحة عند الطلب، وقادرة على تحقيق التكامل بين الاتصال الفردي والاتصال الجماهيري مع تعزيز هذين النمطين من أنماط الاتصال. ونحن نشاهد نشأة "الاتصالات الشبكية" في إطار نظام لوسائل الإعلام "يتيح شبكتين مركزيتين إحداهما تقوم على مستوى منخفض من التفاعل، ويسودها التلفزيون، والأخرى تتوسطها الإنترنت، وتتيح مستوى مرتفعاً من التفاعل. ويتم الاتصال بصورة رئيسية داخل هاتين الشبكتين الإعلاميتين المختلفتين عن طريق وسائل الاتصال الفردية (رغم إمكانية استخدامها كوسائل اتصال جماهيري): أجهزة الهاتف المنقولة؛ والبريد الإلكتروني؛ وأجهزة الأيبود؛ الخ.^(٨) وقد وصف هذا الاتجاه العام بأنه "إضفاء طابع وسائل الإعلام على الإنترنت وطابع الإنترنت على وسائل الإعلام"^(٩).

وتدفع هذه العملية إلى تغيير إطار السياسات وإلى تحقيق التكامل الجوهري والمؤسسي بين مجالات للسياسات كانت منفصلة في الماضي. وبقصر النظر على الأمثلة الأوروبية وحدها (مع أم هناك تطورات مشابهة تحدث في أماكن أخرى)، فإن المفوضية الأوروبية قد عرضت النهج الذي تتبعه على النحو التالي:

(٨) Gustavo Cardoso, *The Media in the Network Society: Browsing, News, Filters and Citizenship*, Lisboa, Portugal. CIES - Centre for Research and Studies in Sociology, 2006, p. 145.

(٩) Leopoldina Fortunati, *Mediatization of the Net and Internetization of the Mass Media. Gazette*, 2005, 67(1): 27-44.

”كعنصر أساسي في شراكة لشبونة الجديدة للنمو وإنشاء فرص العمل، فإن مبادرة مجتمع المعلومات الأوروبي لعام ٢٠١٠ (i2010) ستعمل على وضع نهج متكامل لسياسات مجتمع المعلومات والوسائط السمعية البصرية في الاتحاد الأوروبي”^(١٠) وعلى غرار ذلك، فإن مجلس أوروبا عدل اسم لجنته التوجيهية المعنية بوسائل الإعلام الجماهيري، ليصبح اللجنة التوجيهية المعنية بوسائل الإعلام وخدمات الاتصال الجديدة، ووسع اختصاصاتها بحيث ”تراعي التغيرات التكنولوجية والقانونية والسياسية والاقتصادية التي تخص وسائل الاتصال العام وتشغيلها وإدارتها، خاصة في سياق العولمة وتطور خدمات الاتصال في مجتمع المعلومات”.

وفي العديد من البلدان، دفع التقارب إلى تحقيق التكامل بين الهيئات التنظيمية للبث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية لتصبح جهات تنظيمية متقاربة مسؤولة عن تنظيم البث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الاتصال الجديدة، مع المحافظة على أهداف توجيهية وتنظيمات مختلفة لمضمون وسائل الإعلام وبنائها الأساسية. وإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تم الأخذ بالهيئات التنظيمية المتكاملة في عدة بلدان منها استراليا، والبوسنة والهرسك، والبرازيل، وغانا، والصين (هونغ كونغ)، والهند، والعراق، وإيطاليا، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة. وتجري حالياً النظر في خطط لتحقيق التكامل بين الهيئات التنظيمية للبث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية في نيجيريا، وتايلاند، وجمهورية كوريا.

وينبغي النظر في آثار هذه العملية في سياق اليونسكو أيضاً وذلك فيما يخص كيفية تنظيم قطاع الاتصال والمعلومات. ومعالجة هذه المسألة من اختصاص المدير العام، إلا أنه يمكن بالفعل مشاهدة تداخلات متزايدة بين الأقسام الثلاثة الحالية، وهي: مجتمع المعلومات، وحرية التعبير، وتنمية الاتصال.

ويمكن لذلك أن يؤثر أيضاً على مستقبل المجلسين الدوليين الحكوميين الداعمين لعمل القطاع وهما مجلس برنامج المعلومات للجميع ومجلس البرنامج الدولي لتنمية الاتصال. وقد تم النظر، في السنوات الأخيرة، في دمج هذين المجلسين معاً، لكن الاستعراض الخارجي لبرنامج المعلومات للجميع خلص، منذ فترة قريبة لا تتجاوز عام ٢٠٠٧، إلى أن رسالتي المجلسين ما زالتا مختلفتين بالقدر الكافي لتبرير الإبقاء على مجلسين منفصلين. ومع ذلك فإن هذا الوضع قد يتغير مع استمرار التقارب. وينبغي، في أية حال، بذل قصارى الجهد لتعزيز التعاون بين هذين البرنامجين وحصول أنشطتهما على دعم أكمل من جميع أقسام قطاع الاتصال والمعلومات. وكما ذكر آنفاً، فإن البرنامج الدولي لتنمية الاتصال يتبنى نهجاً أكثر اهتماماً بالسياسات (كما يتضح من نشرته المعنونة ”مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام“). وينبغي لبرنامج المعلومات للجميع والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال أن يعزز كل منهما عمل الآخر عن طريق التماس التضافر بينهما في معالجهما للمجالين المتقاربين المتمثلين في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

European Commission. *i2010 – A European Information Society for growth and employment*, (١٠)
COM(2005) 229 final, Brussels, 2005: 3.